



السيد سلمان محفوظ

نظر الجميع على المصلحة العامة لكل عمال البحرين، ونحن حرصنا على تقديم المصلحة ولدينا روح التسامح والتنازل من أجل المصلحة، ولدينا كل الحرص على أن تكون خدام لهذه الطبقة، وسنسعى لرفع الضيم والظلم عنها واستعادة حقوقها، وعملنا الآن وضع إستراتيجية لأربع سنوات، نبدأها بخطة لسنة كاملة لكل الأمانة المساعدين



عبد الغفار عبد الحسين

وجدنا أن الوفاق تتعاطي بروح الفريق الواحد بالفعل، ولها مشاركتها الواسعة والجدادة وكانت تفكر في الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين وليس نقابات عمال الوفاق وإلا أخذت الخمسة عشر مقعداً، فما نحن وجدنا لها دورها الإيجابي على صعيد تعديل النظام الأساسي وتحريك وإدارة الموضوعات في المؤتمر

إصلاحات سوق العمل وتأثيرها على العمالة المواطنة، ودراسة حول العمالة الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، ودراسة عن واقع البطالة في البلد، وأيضاً دراسة عن الخصخصة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، ودراسة حول اللائحة الداخلية لقانون الخدمة المدنية. وفيما يتعلق بالمشاريع التي تقدم للسلطة التشريعية فأبرزها: القوانين الدولية كاتفاقية ٨٧ و٩٨ والتي يتوجب على البحرين التصديق عليها، ومشروع بقانون للخصخصة.

خطة عمل أمانة التشريع والدراسات بالتعاون مع أمانة القطاع العام، مستهلاً بمتطلب العمل في أمانة القطاع العام جهوداً كبيرة نظراً لوقوف تميم الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢م عائقاً أمام تشكيل النقابات في القطاع الحكومي، وبالتالي عدم اعتراف السلطة بالنقابات القائمة بالرغم من أنها مكّون أساسي في الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين وقد مضى على تشكيلها ست سنوات تقريباً إلا أن السلطة مازالت تتذرع بذرائع غير صحيحة للوقوف بوجه النقابات في هذا القطاع. لذلك تكون الأولويات بالنسبة لأمانة هذا القطاع هي السعي الدءوب لتثبيت الحق النقابي وكذلك بث الوعي في العاملين من أجل الالتحاق بالنقابات القائمة والتفاعل معها وتشكيل نقابات جديدة في كل المواقع التي لا يوجد بها نقابات حالياً.

أما بالنسبة للناحية التشريعية -

والكلام لسيد حسن - فإنه من يجب التعاون بين أمانتي التشريع والقطاع العام لعمل دراسات وتشريعات من خلال الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين بالإضافة إلى المتخصصين في القانون، ومن ثم التعاون مع أعضاء السلطة التشريعية من خلال تقديم مشروعات قوانين.

وحول مقترحات الدراسات والنشر،

كشف أن أبرزها: دراسة حول

لا نركن للنصر ..

الأمين العام المساعد للمشاريع والأنشطة النقابي الوفاقي كريم رضي، تناول في دردشة على هامش الاحتفالية استحداث منصب للمشاريع والأنشطة اعتماداً على النظام الأساسي الذي يتيح الاستثمار بضمانة الربحية، موضحاً بأنه لا توجد منظمة أو مؤسسة تفكر في الاستمرار لا تفكر في الاستثمار، لتضمن استقلالية القرار، من خلال الاستقلال المالي فالاشتراكات لا تغطي لوحدها مصاريف الإتحاد، فعلياً أن نوجد سبل الدعم ونستثمر لاننا نواجه عدد من التحديات، وعلينا أن نساعد من يفصلون على أساس عملهم النقابي وندعم من تستقطع رواتبهم بسبب الإضرابات. وحول الانتخابات ونتائجها علق رضي بأننا لا يجب أن نركن للنصر فيصينا الغرور، فتحن نمثل الجميع وسنعمل من أجل الجميع، ونواصل على ما مضى من تضحيات ودماء.

القطاع الحكومي

النقابي الوفاقي سيد هاشم حسن الأمين العام المساعد للدراسات والتشريع، أسترخص أبرز ملامح

وأبدى عبد الحسين تقاؤه بالقدرات النقابية الحالية في الإتحاد، والتي سترقى بعمل الإتحاد مستبشراً بأنه قد وضع على السكة، وسيتواصل مشوار الحركة العمالية طويلة وعريقة التاريخ، ونعتبر ما يجري من تواصل وتماسك في الصفوف النقابية مؤشر إيجابي وننظر للأمانة بأمل كبير داعين للجميع بالموقفية.

شهادة من الجميع..

من جانبه اعتبر النقابي الوفاقي الأمين العام المساعد للسلامة والصحة والبيئة حسن الخباز ارتياحه لما آلت إليه الأمور، معتبراً أن طبيعة الانتخابات تفرض بعض التجاذبات ولكن الوفاق أثبتت حرصها على المصلحة العامة وتقديم العمل النقابي بشهادة جميع التيارات والكتل العمالية، وذلك ينبع من الأخلاقية الإسلامية العالية، والروحية التي أبدتها نقابيو الوفاق. وحول ما ينتظر الأمانة من أعمال اعتبر الخباز أن هنالك استحقاقات ومسئوليات كبيرة لتحقيق الأهداف الأساسية للإتحاد، وتبرز اقتصاديات العولة وموجة الغلاء الفاحش وتوظيف الأجانب، في مقابل تدني الأجور وإعاقة التشريعات تحديات كبيرة، وخطوتنا القادمة وضع إستراتيجية لحلحة أكبر عدد من الملفات.

